

## ستونٌ مقاتلاً:

## بهؤلاء تتشكل القوات المحلية؟

■ **عامر نعيم الياس\***

أهو تبادلٌ للادوار؟ هل يصرّح الرئيس الأميركي حول القوات المحلية والمعارضة المعتدلة في سورية ومستقبل البلاد من دون الرئيس الأسد، ومعه حوزته ستونٌ مقاتلاً؟ هل «القوات المعتدلة» التي تعتمد عليها واشنطن في القوات التي تدربها اليوم في تركيا والأردن بإشراف مباشر من البنتاغون؟ أم أن القوات المعتدلة في سورية تشمل كل من درّب سابقاً وبقايا حركة «حزم» و«جبهة ثوار سورية» و«الجيش الحر» وقلولهم؟ ماذا عن الأكراد، هل يشملهم برنامج تدريب «المعتدلين» أم أنهم «معتدلون» من دون برنامج، ودورهم مختلف عن «معتدلي» واشنطن في باقي المناطق السورية؟

جملة من التساؤلات أثارها تصريح وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، عارضاً الاستراتيجية الأميركية في سورية. إذ قال: «إنها أقل بكثير مما كنا نأمل في هذه المرحلة». وأوضح كارتر أن سبعة آلاف تقدموا لبرنامج التدريب لكن ستين فقط درّبوا بسبب النقصية الدقيقة للمرشحين». لكن كارتر توقع أن تتسارع وتيرة البرنامج بعد هذه الإنطلاقة الطبيعية، إذ باتت واشنطن «تمتلك معلومات أكثر عن مجموعات المعارضة السورية وهي يصدد إقامة علاقات مهمة معها»، وهو بذلك على عكس ما رأى كثير من المحللين في المجال أمام مرحلة جديدة من العمل والاستراتيجية الأميركية في سورية قوامها حالياً الإسراع ببرنامج تدريب عملاء واشنطن والخلفين في سورية وضمن هدف ميدني هو محاربة «داعش» دون الدولة السورية ودون غيره من التنظيمات القاعدية الأخرى. فوزير الدفاع الأميركي على عكس وزراء الدفاع الذين سبقوه وتميَّزه مسيرته المهنية كونه من كبار الموظفين والتكنوقراط الذين لا علاقة مباشرة لهم باللعبة السياسية الأميركية، وبالتالي ليس سياسياً تمّ الاتيان به لشغل منصب في الإدارة. هو موظف ملتزم بالقرار الذي يقرره الرئيس من دون أي محاولة للاعتراض أو التمرّد ألقه العلني. وفي هذا الإطار يمكن القول إن تصريح كارتر الذي جاء بعد تأكيد أوباما على طول فترة الحرب مع «داعش»، والاعتماد على ما يسمى القوى المحلية في سورية والعراق، ليس سوى استكمالاً لخطاب أوباما بطريقتة أو بأخرى، إذ يلاحظ أن مداخلة وزير الدفاع أمام مجلس الشيوخ أرادت أن تثبت أن برنامج تدريب «المعتدلين» طيء، وبالتالي الرهان عليهم بحاجة إلى وقت، وهو ما يميز الاستنزاف ويتلاقى مع استغلال ورقة «داعش» إلى أبعد مدى، وثأناً، في سورية تبقى حلل تجارب لمغامرات الأميركي على الأرض السورية، وبالتالي فإن المرحلة المقبلة التي قال وزير الدفاع الأميركي إنها ستشهد تساملاً في معايير التدريب، تعني رفع منسوب التجنيد الأميركي، وبالتالي تجدد دوامة العنف في البلاد.

لا يبدو أن أوباما ووزير دفاعه وإدارته في وارد التراجع عن كذبة «المعارضة المعتدلة»، فهي أداة قتل وتدمير واستنزاف للبلاد لا يمكن أن يستمر الحديث عنها إلا في ضوء استمرار محاربة «داعش» لفترة زمنية طويلة كما يبيّرنا أوباما في كل إطلالة إعلامية له.

■ **كاتب ومترجم سوري**

## الجهة الإيرانية... بين السيئ

## والأسوأ من الاتفاق أو عدمه

كتب افرام سنييه في صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية: الموعد الهدف من، والاتفاق بين إيران والقوى العظمى لم يتحقق. لكن محاسنة الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاق تزيد احتمال أن يتحقق بالفعل في الزمن القريب المقبل. ولكن سواء وقع الاتفاق بين إيران والقوى العظمى أم لا، فالنتيجة خطيرة لـ«إسرائيل». إذا وقع الاتفاق، ستفقد حيايل إيران التي لعل مشروعها النووي يكون قد جفد، ولكن عدداً من العمليات التي ستضخّ إليها في أعقاب رفع العقوبات، ستزيد من تعاطفها الاستراتيجي ودمعها الإرهاب والمؤامرات. إذا لم يتحقق اتفاق، فإن إيران ستسرع سعيها إلى النووي وإلى الهيمنة الإقليمية. في الحالتين، ملزمة «إسرائيل» بأن تتخذ أربعة أعمال، كل واحد منها يجسد واجباً ضرورياً.

الواجب الأول، بناء ردّ عسكري مناسب - دفاعي وهجومي. الرد الدفاعي يجب أن يحكف حماية الجبهة الداخلية من شمرات آلاف الصواريخ والقذوفات الصاروخية الموجهة إليها اليوم. منظومة الدفاع الحالية ليست كافية بعد، كماً ونوعاً، للحماية ضد منظومة صواريخ حزب الله في لبنان. أما الردّ الهجومي فيفتقر حتى إلى يمنح «إسرائيل» الامكانية للعمل بنفسها ضد مشروع السلاح النووي الإيراني. فقد ينشأ وضع يكون فيه هذا الخيار هو الأخير الذي يتبقى في أيدينا، ومحظون أن تبقى «إسرائيل» عديمة الوسيلة ومتعلقة برحمة الآخرين في مثل هذه الظروف الصعبة.

عنصر آخر من الرد العسكري هو تعزيز القدرات الاستخبارية اللازمة لتتابع كل تقدم إيراني في تطوير السلاح النووي.

الثاني، تغيير مكانة «إسرائيل» الدولية. حتى في ظل عدم وجود مواجهة مباشرة بين «إسرائيل» وإيران، فإن المواجهة مع فروعها - حزب الله وحماس - محتمة في مدى السنوات القريبية المقبلة. وتوقيت وقتها، فالأسرة الدولية، من خلال مجلس الأمن، هي التي تقوّر مدى عمل الجيش، «الإسرائيلي» وهل تمكن من تحقيق أهدافه. لا يمكن لـ«إسرائيل» أن تقا تل أعداءها كما ينبغي عندما يكون عبء الاحتلال على ظهرها، ويقدر ما تستمر السياسة التي هدفها منع إقامة دولة فلسطينية، هكذا تزيد العزلة السياسية وتقل قدرة العمل العسكري لـ«إسرائيل». وبالتالي، فإن الواجب الثاني هو الشروع في أقرب وقت ممكن بمفاوضات سياسية غايتها إنهاء النزاع وإقامة دولة فلسطينية مجردة على خُصص مساحة بلاد «إسرائيل».

إن تنفيذ هذين العملتين سيسمح بتحقيق الواجب الثالث - إقامة حلف إقليمي من الدول العربية مع «إسرائيل». والغفصود مصر، الأردن والسعودية ومعلم دول الخليج، وغاية هذا الحلف الإقليمي، كبح نظام أيّ الله، إحتياط نوياهد وتسريع إنساقه من الداخل.

«إسرائيل»، كقوة عظمى إقليمية لم تعد تمنح إقامة دولة فلسطينية، ستكون عضواً مرغوباً فيه وهاماً في هذا الحلف. الواجب الرابع إعادة بناء منظومة العلاقات الخاصة بين حكومة «إسرائيل» وبين الإدارة في واشنطن. ثمة صلة بين الواجبات الأربعة، وتنفيذ كل واحد منها يعزّز الثلاثة الأخرى. ولكن الأساس لنجاح مواجهة «إسرائيل» إيران في الواقع الجديد، يكمن بالذات في الواجب الثاني، ذاك الواجب موضع الخلاف الداخلي الشديد لدينا. فإقامة الحلف الإقليمي وإعادة بناء العلاقات مع الولايات المتحدة أمران مشروطان بتغيير مكانة «إسرائيل» في السياسة - دولتان في بلاد «إسرائيل» أم دولة واحدة. للوقوف أمام إيران ثمة حاجة إلى حسم هذه المسألة حسماً نجح الجميع في التوصل منه على مدى نحو عقدين.

## البناء

## خروج اليونان من منطقة اليورو... مفيدٌ لدى البعض ضارٌّ بأخرين

تقديم الحكومة اليونانية اقتراحاً فعلاً لحل أزمة الديون. وأضافت الصحيفة، أنه بينما يكافح الكثيرون في أوروبا لمنع خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي، فإن بعض وزراء المالية يشجعون الفكرة، وقال جانيس ريزرز، وزير مالية لاتفيا، إحدى دول البلطيق الصغيرة التي مرّت ببرنامج تقشف طاحن وعادت مجدداً للنمو الإقتصادي، أن خروج أثينا من منطقة اليورو قد يكون مفيداً.

ونبقى في أوروبا، إذ سلطت صحيفة «زود دويتشه تسايوتونغ» الألمانية الضوء على مسألة التجسّس الأميركي على ألمانيا، خاصة عن «ويكيليكس» أن وكالة

الحدود مع ليبيا. ويرى المسؤولون التونسيون أن مثل هذه المنشأة الهندسية ستساعد الحشود دون توغل إرهابيين، لهم علاقة بتنظيم «داعش»، إلى الأراضي التونسية.

وأسفرت المنجة التي جرت مؤخراً في مدينة سوسة السياحية عن مقتل 37 سائحاً أجنبياً، بمن فيهم مواطنة روسية، الأمر الذي أثار سلباً على الصناعة السياحية التونسية التي وجدت نفسها على حافة الانهيار. وانتظر الرأي العام التونسي والعالمي أن تتخذ السلطات التونسية إجراءات عاجلة وحازمة لحل تلك المشكلة. فحالات قيادة البلاد لا تحبب أماله.

ويعد أن اتضح أن الإرهابي إبراهيم الرزقي الذي أطلق النيران على السياح كان خلال فترة ما يتدرب في معسكر «داعش» في ليبيا، أعلنت وزارة الدفاع التونسية أنها ستشدد حراسة الحدود مع هذا البلد. وزد على ذلك فإن رئيس الوزراء حبيب الصيد أعلن مؤخراً قائلاً: إننا باشرنا بإنشاء جدار وحفر خندق على امتداد الحدود التونسية الليبية. وسيبلغ طول الجدار 168 كيلومتراً.

وسيتبني بناؤه في نهاية السنة الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس بلدية طبرقة عزل النفس، عن جار مزعج بواسطة جدار، فكرة جديدة. وكانت قد طبقت في الكثير من البلدان، بما فيها «إسرائيل» التي بنت منشآت هندسية واقية على الحدود مع الأراضي الفلسطينية. وكذلك عملت الولايات المتحدة التي تحاول منع المهاجرين غير الشرعيين من التسرب إلى أراضيها من المكسيك.

وفي غالبية الأحيان، تجلب مثل هذه الإجراءات فائدة وتجد تأييداً لدى الرأي العام الداخلي. ولاشأن أن الرأي العام التونسي سيؤيد هو أيضاً هذه الخطوة. وتجدر الإشارة إلى أن سوسة - شأنها شأن المنتجعات التونسية الأخرى - تقع بعيدا عن ليبيا، باستثناء جزيرة جربة التي تحظى بشعبية لدى بعض السياح الأجانب والتي تقع قرب ليبيا التي تجري فيها حالياً حرب أهلية دامية.

وسيكون إنشاء جدار على الحدود التونسية - الليبية إجراء فعلاً، وليس وحيداً ضمن مجموعة الإجراءات الرامية إلى ضمان أمن تونس، والتي اتخذتها السلطة التونسية وستخذها مستقبلاً. تحدث حول تلك الإجراءات سرفاء

تونس في البلاد التي ترسل سباحتها إلى هذا البلد العربي. وقال السفير التونسي في روسيا على قنصلي في مؤتمر صحافي عقده في موسكو مؤخراً إن الشرطة السياحية التونسية ستترود بالسلح الناري. وأوضح قائلاً: إننا استحدثنا نحو ألف مركز أمني خاص في المناطق السياحية الرئيسية، وسندفع أموالاً ببلغنا عن نشاط مجموعات إرهابية. وأضاف أن بلاده شهدت حالة اعتناق الضيق بين الذين يشبّهه بوجود علاقة لهم بتنظيم «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية. كما قال السفير إنه تم إغلاق نحو 80 مسجداً انطلقت منها دعوات متطرّفة.

وتأمل السلطة التونسية أن تساعد هذه الخطوات في إعادة السياح إلى البلاد. وسيبين شهراً تموز الجاري وبآب المقبل ما إذا كانت تلك الآمال واقعية أم لا.

## BIRGün

«**بيرجون**»:

«**الشعب الجمهوري**» و«**الشعوب الديمقراطي**»

**ينتقدان مباطلة أردوغان في تشكيل الحكومة**

انتقد حزبا «الشعب الجمهوري» و«الشعوب الديمقراطي» التركيان مباطلة رأس النظام التركي رجب طيب أردوغان في تشكيل الحكومة الجديدة.
ونقلت صحيفة «بيرجون» التركية عن رئيس حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، قوله في تصريح للصحافيين: إن التأخير في تكليف إحدى الشخصيات بتشكيل الحكومة ليس طبيعياً. داعياً أردوغان إلى التكليف في أقصر وقت.

وحول احتمال إجراء انتخابات مبكرة قال كيليتشدار أوغلو: لا معنى للانتظار مطولاً، وإذا كانوا ينوون التوجه إلى الانتخابات المبكرة فيمكن إجراؤها بأسرع وقت، لأنه لا يمكن أن تستمر الحكومة الموقفة في إدارة البلاد.

من ناحية، قال الرئيس المشترك لحزب «الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين بيمراش: إن حزب «العدالة والتنمية» يرغب في تشكيل حكومة ائتلافية، بينما أردوغان يريد إجراء انتخابات مبكرة. لافتاً إلى أن الاحتمال الثاني هو الوارد.

وأشار ديميراش إلى أن امتناع أردوغان عن تكليف إحدى الشخصيات بتشكيل الحكومة ليس أمراً طبيعياً، مشدداً على أن حكومة حزب «العدالة والتنمية» تدير البلاد بشكل غير شرعي وغير قانوني.

بدوره، جذد رئيس حزب «الحركة القومية» دولت باهتشلي شروطه لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب «العدالة والتنمية»، ما يعني إغلاق الباب أمام تشكيل حكومة كهذه.

وقال باهتشلي في حوار مع صحيفة «حرييت» التركية، إن تشكيل حكومة ائتلافية ممكن بشرط التزام حزب «العدالة والتنمية» بإنهاء عملية التواطؤ مع الأكراد وإعادة فتح ملفات التحقيق في فضيحة الفساد التي طاولت حكومة أردوغان عام 2013، وإحالة المتورطين إلى القضاء، ومغادرة أردوغان القصر الرئاسي الجديد وعودته إلى قصر تشاكايا الرئاسي.

## The New York Times

«**نيويورك تايمز**»:

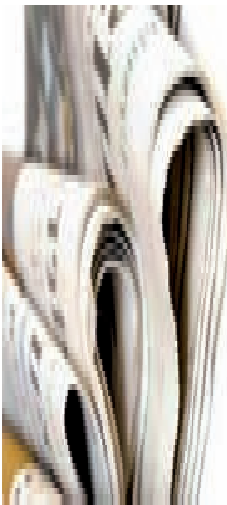
**إزالة العلم الكونفيدرالي في ولاية كارولينا الجنوبية**

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أنه من المتوقع إزالة العلم الكونفيدرالي، الذي يرفق أعلى مبنى مجلس ولاية ساوث كارولينا الأميركية، منذ أكثر من 50 سنة. وذلك بعد جلسة مئبنة بالتوتز داخل برلمان الولاية، في الساعات الأولى من الخميس، انتهت بالتوصية لإزالة العلم.
وصوت نواب الولاية بغالبية 94 صوتاً لمصلحة إزالة العلم، مقابل 20 صوتاً.
تأتي نسبة التأييد أعلى بكثير من نسبة الثلثين المطلوبة لنقل مشروع القانون الخاص بإزالة العلم إلى مجلس حاكمه الولاية نيكي هالي.

وكانت هالي قد دعت، الشهر الماضي إلى إنزال العلم الكونفيدرالي من مبنى برلمان الولاية بعدما اقّرت بان استخدامه كرمز للكراهية من قبل الشباب الأبيض الذي قتل تسعة مواطنين سود في كنيسة إيمانويل في حيّ شارلستون، جعل من رفعه في أماكن عامة مبعثاً للشقاق والنزاع. وقالت هالي في بيان عقب التصويت، الذي تابعته من مكتبها الكائن في الدور السفلي من قاعة مجلس النواب: «إنه يوم جديد لولاية كارولينا الجنوبية، اليوم الذي يمكننا أن نفخر به، اليوم الذي يجمعنا حقاً معاً ونحن نواصل الشفاء كشعب واحد ودولة واحدة».

وأشار المتحدث باسم حاكمه الولاية، إلى أن هالي ستتحرك سريعاً، عقب تلقيها مشروع القانون لتوقيعه.
وبمجرد ذلك، سيكون على منقذي القانون في الولاية الأميركية إزالة العلم الكونفرالي الذي يرفق أعلى المباني الرسمية، ويعتبر العلم، الذي يعود إلى زمن الحرب الأهلية، من قبل عدد من الأميركيين رمزاً للعنصرية يرجع تاريخه إلى زمن العبودية، إذ استخدم لتخويف السود، بينما يعتبره عدد من البيض في الولايات الجنوبية الأميركية رمزاً للترتأ وطريقة لتكريم تضحيات أسلافهم في الحرب.

## ترجمات



## صحافة عبرية

ترجمة: **غسان محمد**

**عاصفة في «إسرائيل» بعد الكشف**

**عن اختفاء «إسرائيليين» في غزة**

أذعت شخصيات في وسائل الإعلام «الإسرائيلية» أنه لم يبذل جهد للإفراج عن أبراه مانغيسو، يهودي من أصل إثيوبي، ومواطن آخر من أصل عربي لم يُكشَف عن اسمه، مؤكدين أن معالجة المسألة «إسرائيلية»، كان يسودها الإهمال.

وكتب المحلل في صحيفة «هآرتس» العبرية عاموس هرثيل أن قضية اختفاء الشاب «الإسرائيلي» مانغيسو في قطاع غزة تعكس التعامل الغريب للدولة وأجهزتها الأمنية، منذ لحظة دخول مانغيسو إلى القطاع، في كانون الأول من العام الفائت، إلى حين سماح المحكمة بنشر معلومات عن الحدث، اليوم.

وحسب أقوال هرثيل، فرضت الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» أمر عدم النشر حول القضية لمنع حواس من احتجاج مانغيسو كورقة للمساومة، إضافة إلى ذلك، لم يلقَ أي مسؤول «إسرائيلي» مع عائلة المفقود لتزويدها بتفاصيل التحقيق، مبيّناً أن الحكومة «الإسرائيلية» ما كانت تجرّو على فعل ذلك لو لآن العائلة من أصول إثيوبية.

وصرح شقيق المواطن مانغيسو لوسائل الإعلام أنه لو كان أبنيض البشرة، ما كنا وصلنا إلى هذه الحال. وذكر تقارير «إسرائيلية» أن وزير الجيش موشيه يعالون التقى عائلة المفقود مؤخراً، وأبلغها أن التحقيق في الموضوع وصل إلى طريق مسدود، وأنهم لا يعرفون أين هو الآن، إذ تقول أخته في «إسرائيل» إن مانغيسو اجتاز الحدود إلى غزة وصولاً إلى مصر، رغبةً منه بالعودة إلى إثيوبيا، لكن ما من معلومة تثبت صحة ذلك.

وصرح مسؤولون حكوميون «إسرائيليون» منهم عضو المجلس الوزاري السياسي الأمني المصغر: في فترة اختفائه، الشاب يعقوب بيرى ورئيس لجنة الخارجية والأمن في «الكنيست» تساحي هنغيبي أنه لم يتم تداول قضية مانغيسو بشكل رسمي أبداً. وكان بيرى قال في مقابلة مع الإذاعة «الإسرائيلية» انه عرف بالأمر من خلال نائب «الكنيست» بنيئا تامانو شاتا، التي هي أيضاً من أصول إثيوبية، فيما قال هنغيبي: لكن أتعرف شيئاً عن القضية.

**تأجيل دخول أولمرت إلى السجن**

وافقت المحكمة العليا «الإسرائيلية» على طلب رئيس الحكومة «الإسرائيلية» السابق إيهود أولمرت بتأجيل دخوله إلى السجن بعد إدانته بمخالفات فساد، إلى حين نظر المحكمة في استئناف على إدانته.

وكانت المحكمة المركزية في القدس قد أدانت أولمرت، في أيار الماضي، في قضية تالانسكي، والمعروفة أيضاً باسم المغلفات المالية، وفرضت عليه عقوبة السجن لمدة ثمانية شهور، إضافة إلى السجن لثمانية أشهر مع وقف التنفيذ ودفع غرامة بمبلغ 100 ألف «شكيل».

ويشار إلى أن أولمرت محكوم بالسجن لمدة ست سنوات في إطار قضية هويلاند، التي أدين فيها بتلقي الرشوة. ومن المقرر، في حال رفض استئناف أولمرت، أن تتراكم عقوبة السجن ضده لمدة ست سنوات وثمانية أشهر.

## قتل جنديّ «إسرائيلي» في غزة خوفاً من خطفه

في الاعتراف الأول الصريح من نوعه، اقّو كاتب مسلكيات الجيش «الإسرائيلي»، آسا كتشير، بقيام الجيش بقتل أحد جنوده في القطاع خلال الحرب الأخيرة وذلك خشية خطفه، من دون الكشف عن مصير جثة هذا الجندي.

وقال كتشير خلال مؤتمر عقد ظهر الأربعاء الماضي تحت عنوان «الجوانب الشرعية لنظام حنينيل»، وهو النظام الذي يستخدمه الجيش حال فقدان أحد جنوده واستخدمه في القطاع مرتين على الأقل بحسب اعترافه، أنه يعرف جادته على الأقل، قتل الجيش فيها أحد جنوده خوفاً من خطفه، وإفضا البوح باسمه.

وأضاف كتشير في كلمته: لدي معلومات مؤكدة تقول أن جندياً قتل في عملية الحرف الصامد بسبب المفهم الخاطي لنظام حنينيل. مشيراً إلى أن الكثير من الجنود والقادة يفسرون هذا النظام على أنه تصريح بقتل الجندي المختطف في سبيل إحباط عملية الشطف.

واستند كتشير في أقواله إلى تصريحات لضابط كبير في الجيش قال فيها إن فئمن الجندي المبت ألق بكثير من فئمن الجندي الحيّ، ففمن الأفضل وجود جندي ميت على جندي محطوف.

«**تل أبيب**»: **حماس**

**ليست معنية بالمواجهة**

تدرك «إسرائيل» ومؤسساتها الحربية، أنه على رغم الدمار الواسع الذي ألحقه الجيش بقطاع غزة، وسقوط آلاف القتلى والجرحى من المدنيين، إلا أن ذلك وحده غير كاف لمنع نشوب مواجهة واسعة أخرى، خصوصاً أن منسوب التهديد قد يرتفع أكثر من أي مرحلة سابقة في حال شعور سكان القطاع بأنه لم يعد هناك ما يخسرونه، في ظل استمرار الحصار الذي يمنعهم من إعادة بناء منازلهم وحول دون استمرار تدفق ما يلبي حاجاتهم الغذائية والصحية. على هذه الخلفية، تواصل قيادة «إسرائيل» توجيه الرسائل التي تلوح من خلالها بإمكان تكرار هجماتها التدميرية الواسعة، في حال يجرّو رجال الضمان الفلسطينية في القطاع على استهداف مستوطنات الجنوب. ومن جهة أخرى، تحاول «إسرائيل» العمل على خفض مستوى حافزية الفصائل لاستخدام العمليات العسكرية كوسيلة ضغط لانتزاع أسيط الفلسطينيين المعيشية والحياةية.

وضمن هذا الإطار، كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية النقب تلّوح من خلالها بإمكان تكرار هجماتها التدميرية الواسعة، في حال يجرّو رجال الضمان الفلسطينية في القطاع على استهداف مستوطنات الجنوب. ومن جهة أخرى، تحاول «إسرائيل» العمل على خفض مستوى حافزية الفصائل لاستخدام العمليات العسكرية كوسيلة ضغط لانتزاع أسيط الفلسطينيين المعيشية والصحية.

وضمن هذا الإطار، كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية النقب على أنه مع مرور سنة على الحرب، تُفيد تقديرات الجيش بأن حركة حيااس صارت بل إنجازات جدية ومعزولة سياسياً، وعلاقاتها مع مصر لا تزال متوترة، وبالتالي، كما يُضيف المعلق العسكري في الصحيفة عاموس هرثيل، خلصت قيادات أمنية «إسرائيلية» إلى أنه بالإمكان التوصل إلى هدوء طويل الأمد على طول الحدود مع غزة من خلال التسهيلات الاقتصادية الواسعة وإلغاء بعض القرارات في ما يتعلق بنقل البضائع التجارية وخروج السكان من القطاع.

وتعلى هذه الخلفية، أوصت الأجهزة الأمنية في «تل أبيب»، بضرورة أن تسحح «إسرائيل» بعبور آلاف الفلسطينيين من غزة إلى خارج البلاد، من خلال معبر بيت حانون (إيرز)، ومن هناك إلى الأردن عن طريق جنسر الملك حسين (جنوب اللدني)، وأن تزيد من كمية السلع الداخلة إلى القطاع من خلال معبر كرم أبو سالم ومن خلال معبر المنطار (كارني)، الذي لا يعمل حالياً. علاوة على ذلك، أوصت الأجهزة عنيها، أيضاً، بضرورة منح الفلسطينيين المقيمين في غزة تراخيص عمل على مستوى واسع أيضاً، بحيث يتمكنون من الدخول للمعمل في المناطق المحيطة بالقطاع.